

المذهب المالكي والسلطة السياسية بالمغرب الأوسط في القرن الثالث الهجري(9م).

The Maliki doctrine and political power in the Middle Maghreb in the 3rd century AH(9AD)

دين سايح.

المركز الجامعي نور البشير؛ البيض؛ (الجزائر).

البريد الإلكتروني: d.sayah@cu-elbayadh.dz

تاريخ الإرسال: 2022/05/14؛ تاريخ القبول: 2022/11/10؛ تاريخ النشر: 2022/12/15.

الملخص:

مكّنت ظروف انتقال الحكم من الأمويين إلى العباسيين حركات المعارضة الخارجية والشيعية من بلوغ مرحلة تأسيس دول مستقلة في بلاد المغرب الإسلامي، وبحكم الموقع الجغرافي للمغرب الأوسط، الذي يتوسط بلاد إفريقية، وجد نفسه مجالاً لتنازع النفوذ السياسي والمذهبي بين مختلف القوى الناشئة في المنطقة، في هذا المناخ المشحون بالصراعات السياسية والمذهبية بدأ المالكية السنة تجربتهم التاريخية في هذه البلاد في أواخر القرن الثاني وبداية الثالث الهجريين، محاولين التكيف مع مختلف المتغيرات السياسية والمذهبية.

وتكمن أهمية الموضوع في كونه يبحث في تاريخ العلاقة بين المذهب الديني والسلطة السياسة في فترة متقدمة من تاريخ المغرب الأوسط (الجزائر حالياً)، ولمعالجة الموضوع ترتب علينا البحث في المراحل المبكرة لانتشار المذهب المالكي في هذا المجال وعلاقته بالقوى

السياسية المتحكمة في هذا القطر، أما هدف الدراسة فيتمثل في محاولة استنباط القواعد الأساسية التي حكمت العلاقة بين المذهب والسياسة من خلال تجربة المالكية في القرن الثالث الهجري.

الكلمات المفتاحية: المغرب الأوسط؛ المالكية؛ الرستميون؛ الأغالبة؛ العلويون.

Abstract:

The circumstances of the transition of government from the Umayyads to the Abbasids, the Kharijites enabled, and Alawite opposition movements to reach the stage of establishing independent states in the Islamic Maghreb.

Due to the central location of the Middle Maghreb, conflicts of political and sectarianism occurred between the various emerging forces in the region. Within this political and sectarian climate, the Malikis began their historical experience in the Middle Maghreb, trying to adapt to various political and sectarian changes

The importance of the topic lies in the fact that it examines the history of the relationship between religious doctrine and political power in the Middle Maghreb (Algeria). To address the subject we had to look at the early stages of the spread of the Maliki doctrine.

The study aims to éliats the basic rules that governed the relationship between doctrine and politics through the experience of Maliki in the 3rd century AH.

Key words: Middle Maghreb; Malikiyah; Alawites; Rostomids; Aghlabites.

مقدمة:

شهد المغرب الأوسط في القرن الثالث الهجري (9م) حالة من التفكك السياسي والمذهبي، حيث أصبح مجالاً خصباً للانقسامات والصراعات السياسية والمذهبية، ولعل أبرز القوى المؤثرة في هذا المشهد تمثلت في الدولة الرستمية والدولة الأغلبية إلى جانب الإمارات العلوية،

في هذا المناخ المضطرب سياسياً وفكرياً، بدأت تجربة المالكية لنشر المذهب والتمكين له، محاولين التكيف مع مختلف المتغيرات. إن التأصيل لنجاح هذه التجربة التاريخية والفكرية، هو ما دفعنا إلى بحث هذا الموضوع للإجابة عن إشكالية أساسية تتمحور حول: ما هي المعطيات الأساسية التي مكّنت المذهب المالكي من الانتشار في هذه الظروف، ومنحته القدرة على التكيف مع هذا الوسط المتناقض سياسياً ومذهبياً؟

وقد جرت معالجة الموضوع من منظور تاريخي فكري تحليلي، حاولنا فيه عرض وقراءة التجربة التاريخية وفق المبادئ النظرية للمرحلة التأسيسية للمذهب المالكي، ثم تحليل طبيعة علاقة هذا المذهب الفقهي بالسلطة السياسية.

1. المذهب المالكي في المغرب الأوسط:

ينسب المذهب المالكي إلى الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي من أصول يمنية ولد سنة 93هـ، بالمدينة المنورة وفيها توفى سنة 179هـ، وهو من تابعي التابعين (سايح، 2015 - 2016: 194).

بنى الإمام مالك رؤيته الفقهية على مجموعة من الضوابط والقواعد الأساسية التي حددت معالم مذهبه من الناحية المنهجية والفكرية، ولا يمكننا فهم وتفسير الكثير من الآراء والمواقف الفكرية والسلوكية عند المالكية - خاصة في فترة الدراسة - دون الرجوع إلى الأصول التي بني عليها هذا المذهب.

1.1. الأسس المنهجية والفكرية للمذهب المالكي:

المذهب المالكي هو نتاج لتطور جهود مدرسة الأثر السنية التي أسسها علماء الحديث في مكة والمدينة المنورة، ومن أبرزهم التابعي

سعيد بن المسيب (ت94هـ)، استوعبها الإمام مالك في إطار منهجي منظم محدد القواعد، مما أعطى جهده صفة المذهب الفقهي (الأشقر، 1991: 99-100).

أخذ الإمام مالك برواية الحديث وفتاوى الصحابة، ومنها استمد منهجه الفقهي الذي يقوم على خمسة أصول أولها الكتاب، أي القرآن الكريم وهو كُلي الشريعة وعمدة الدين وسجل أحكامه الخالدة، يؤخذ بنصه الصريح وبكل ما يفهم منه سواء بالإشارة أو التبيين دون تأويل، والكتاب هو المصدر الأساسي لاستنباط الأحكام الشرعية، وهذا موقف مشترك بين أهل السنة، أما الأصل الثاني فهو السنة النبوية الشريفة، وهي كل ما صدر عن النبي ﷺ من غير القرآن، من قول أو فعل أو تقرير، بحيث يمكن أن يكون دليلاً لحكم شرعي، وفي هذا الباب فإن المذهب المالكي يتوسع في الأخذ بالأحاديث النبوية والاستدلال بها، بعد تمحيص روايتها.

وينفرد الإمام مالك باعتبار عمل أهل المدينة (المنورة) كأصل من أصول المنهج الفقهي، وحجته في ذلك أن المدينة المنورة هي دار الهجرة، بها نزل الوحي، وفيها أقام الرسول ﷺ وصحابته الكرام، وفيها نشأ المجتمع الإسلامي الأول، وعلى هذا الأساس يكون عمل أهل المدينة استمرار لسيرة النبي ﷺ وصحابته الكرام، ويخالفه في هذا كثير من فقهاء عصره من أمثال الليث بن سعد في مصر، والشافعي والإمام أحمد بن حنبل، أما أصول مذهبه الأخرى فمناها، المصالح المرسلة وسد الذرائع، ولم يأخذ بالاستحسان والقياس إلا في حدود ضيقة (أبو زهرة، 1996: 416 - 417).

أما من الناحية العقدية فإنّ الأصل في عقيدة أهل السنّة من المالكية وغيرهم - في هذه الفترة - هو الالتزام بمنهج الصحابة والتابعين على أساس أخذ العقيدة من كتاب الله ﷻ وسنة رسول الله ﷺ بدلا من تحكيم العقل المجرد واستخدام التأويل، الذي مال إليه المعتزلة والشيعة والخوارج في كثير من المسائل، كما يتميز الموقف العقدي السني برفض الخوض في الجدل في العقائد، وسار الإمام مالك على نفس المنهج في رفضه الخوض في الجدل، والاهتمام بعلم الحديث والفقهاء (أبو زهرة، 1996: 348).

ولم يكن أهل السنة حتّى مطلع القرن الثاني الهجري يمثلون فرقة سياسية أو عقدية أو مذهبا محدد المعالم، وإنما كانوا فقهاء مجتهدين متفرقين لكل منهجه، يجمعهم انشغالهم بعلم الحديث والفقهاء، وقد عرفوا بعدة تسميات منها، الفقهاء، أهل الحديث أو التابعون أو العلماء وأحيانا بالقرّاء، واعتنوا بدراسة الكتاب والسنة النبوية لاستخلاص الأحكام الفقهية ذات الطابع التشريعي (ضياء الريس، 1976: 81).

رغم محاولة علماء السنة ومن بينهم الإمام مالك تجنب الخوض في المسائل السياسية، إلا أن واقع المجتمع الإسلامي فرض عليهم الخوض في بعض المسائل المرتبطة بالخلافات السياسية ومن أخطرها مسألة اللعن والتكفير التي أثارها الفرق السياسية والعقدية خاصة الخوارج والشيعة (بن حمدة، 1968: 26)، فكان موقف الإمام مالك هو الإحجام عن تكفير الصحابة أو غيرهم من المسلمين ما لم يخالفوا أصلاً من أصول الدين، أو يعطلوا شعيرة من شعائر الإسلام، كما يرفض الإمام مالك رفضاً قاطعاً الخروج عن الحاكم إلّا في حالة قصوى، وهي معصية الله ﷻ (الهنّاتي، 2004: 35).

كما كانت للإمام مالك آراء ومواقف ذات طابع سياسي، عكست طبيعة علاقته بالسلطة السياسية في عصره، ومن أشهرها موقفه المؤيد نظرياً لثورة العلويين بقيادة محمد النفس الزكية سنة 145هـ/762م، حيث أثر عنه أنه كان يردد حديث: "ليس على مستكره طلاق"، وكان هذا يعني من الناحية السياسية دعوة للتحلل من بيعة الخليفة أبو جعفر المنصور العباسي (136 - 158هـ) لأنها أخذت بالإكراه خاصة من العلويين، وفي نفس الوقت كان يمثل هذا الموقف دعماً فقهياً وسياسياً لمحمد النفس الزكية الذي ثار بالمدينة المنورة سنة 145هـ، لهذا السبب امتحن الإمام مالك من طرف الوالي العباسي سنة 146هـ، بعد فشل الثورة، وتدل هذه الشواهد وغيرها على أن الموقف السني عامة والمالكي خاصة ليس سلبياً اتجاه القضايا السياسية التي يعيشها المجتمع، كما أنه ليس موالياً دوماً للحكام، ولا متطرفاً في معاداتهم والدعوة للخروج عنهم، كما هو الشأن عند بعض الفرق الخارجية والشيعية المتطرفة منها (بن حمدة، 1968: 26).

يتضح لنا من خلال هذه الجزئية أن نشأة المذاهب السنية ومنها المذهب المالكي أساسه علمي، مرتبط بجهود علماء الحديث، القراء والفقهاء، وأن أهدافها لا تخرج عن هذا الإطار إلى المجال السياسي إلاّ عرضاً، هذه الآراء والمواقف اتخذها أتباع مذهب الإمام مالك كمبادئ أساسية في علاقتهم بالسلطة السياسية، خاصة في بلاد المغرب الإسلامي بصفة عامة، والأوسط بصفة خاصة.

2.1. انتشار المذهب المالكي في بلاد المغرب الأوسط:

لم يكن المغرب الأوسط في القرن الثالث الهجري يمثل وحدة سياسية متماسكة، حيث كانت تتنازع السلطة السياسية فيه عدة قوى محلية وإقليمية، ولعل أبرزها الدولة الرستمية الأيباضية وعاصمتها تاهرت (تاهرت) (Ernest, 1888: p. 248)، ثم الدولة الأغلبية السنية، كما أوجدت الإمارات العلوية - ذات التوجه الشيعي الزيدي - لنفسها مجالاً للنفوذ في شمال غرب المغرب الأوسط على وجه الخصوص (William, 1961: p. 181).

وفي بلاد المغرب الأوسط الممتدة جغرافياً من مدينة باغاية شرقاً حتى واد ملوية غرباً، تعددت التوجهات السياسية والمذهبية لدرجة التناقض، وفي هذا المجال الجغرافي بدأ أتباع المذهب المالكي تجربتهم الأولى مستفيدين من عدة معطيات، أبرزها امتداد نفوذ الدولة الأغلبية في الجزء الشمالي الشرقي من بلاد المغرب الأوسط من بونة حتى ميله شمالاً، أما جنوباً فكان هذا النفوذ يشمل منطقة الزاب وأهم مدنها آنذاك طنبنة، قسنطينة، ميله وسطيف.

وبحكم هذا الارتباط كانت تأثيرات الاتجاه السني (المالكية، والحنفية) تفتد من أهم حواضر إفريقية العلمية، كالقبروان وتونس (المدينة) التي قال عنها الفقيه محمد بن الحارث: "كانت إفريقية قبل رحلة سحنون قد غمرها مذهب مالك بن أنس" (ابن ناجي، 1978: 82-83). هذه الرحلة التي جاءت بعد وفاة الإمام مالك وقبل سنة 191هـ، عاد منها الإمام سحنون بن سعيد التتوخي (160-240هـ) وهو على دراية بأصول مذهب الإمام مالك وآرائه الفقهية، والتي جمعها في كتاب "المدونة الكبرى للفقه المالكي"، وهي مجموع آراء وفتاوى الإمام مالك التي

سمعها سحنون من ابن القاسم أحد أبرز تلاميذ الإمام مالك بمصر (محمد عزت، 1992: 88).

انتقلت تأثيرات المذهب المالكي وبشكل مباشر إلى المغرب الأوسط والأقصى وحتى الأندلس عن طريق الفقهاء ومؤلفاتهم وطلاب العلم، وحتى عن طريق رحلات الحج والتجارة والهجرة، كما توافد طلاب العلم على مجلس الإمام سحنون من معظم أرجاء المغرب الإسلامي ومن بينهم المغرب الأوسط، وأشهرهم الشاعر والمحدث بكر بن حماد الزناتي التاهرتي (ت 296هـ/909م) الذي سمع من سحنون وعون بن يوسف، ثم رحل إلى البصرة سنة 217هـ (المالكي، 1994: 21)، كما نبغ على يد الإمام سحنون عدد معتبر من العلماء والفقهاء والقضاة من مختلف أقطار المغرب وتولوا مناصب هامة في مجتمعاتهم مثل القضاء، وإمامة الصلاة، وتصدر الفتوى وحتى بعض المناصب الإدارية والسياسية.

كما استفاد المالكية من حالة الاستقرار والتسامح المذهبي التي سادت في ظل الدولة الرستمية بتاهرت في أواخر القرن الثاني وحتى مطلع القرن الثالث الهجريين، فتمكنوا من تثبيت وجودهم فيها، وفي هذا الصدد يذكر ابن الصغير في خضم حديثه عن سيرة الإمام الأول عبد الرحمن بن رستم (160-171هـ): "ليس أحد ينزل بهم (الاباضية في تاهرت) من الغرباء، إلا استوطن معهم وابتنى بين أظهرهم، ... حتى لا ترى داراً إلا قيل هذه لفلان الكوفي، وهذه لفلان البصري، وهذه لفلان القروي وهذا مسجد القرويين ورحبتهم، وهذا مسجد البصريين وهذا مسجد الكوفيين" (ابن الصغير، 1986: 36).

ولهذه التسميات أبعادها المذهبية المحددة في عرف الفقهاء في هذه الفترة، فالكوفيون كان يقصد بهم الحنفية، والقرويون كان يقصد

بهم المالكية، أما البصريون فهم بين أهل الاعتزال والتشيع، حتى وإن كان فيهم من كان سنياً على منهج الحسن البصري (ت110هـ).

كما شهدت إفريقية في عهد "زيادة الله بن الأغلب (201-223هـ)" عدّة ثورات وحركات تمرد قام بها الجند ضدّ الأغالبة، كانت توازهم فيها العامة أحياناً، منها ثورة "عمر بن معاوية القيسي سنة 208هـ"، وثورة منصور الطنبذي بتونس سنة 209هـ (ابن عذارى، 1983: 98)، استمرت هذه الثورات حتى سنة 218هـ/836م، كان من نتائجها تشريد الثوار وعائلاتهم، فلم يجدوا ملجأً إلّا في النزوح إلى بلاد المغرب الأوسط، والاستقرار في المدن الكبرى ومن بينها تاهرت عاصمة الرستميين.

وفي نفس الوقت وجد المذهب المالكي في مناطق نفوذ الإمارات العلوية بالمغرب الأوسط مناخاً فكرياً وسياسياً مناسباً لانتشاره منذ عهد إدريس بن عبد الله (إدريس الأكبر) الذي بايعه "محمد بن خرز" هوّ وقومه، ومكنوه من ملك تلمسان سنة 173هـ (ابن خلدون، 2010: 34)، أصبحت تلمسان منذ ذلك العهد حاضرة سنية مالكية بحكم ارتباطها بالأداسة، الذين وإن مالوا للتشيع العلوي الزيدي سياسياً فإنهم الأقرب من أصحاب الفرق للسنة (سبع، 2020، 43 - 60)، بل أكثر من ذلك كانت دولتهم في المغرب الأقصى مركزاً أساسياً لنشر المذهب المالكي خاصة في عهد إدريس الثاني وأحفاده (سايح، 2015 - 2016: 227).

ويؤكد هذا التوجه ما صرّح به إدريس الأصغر في خطبته عند استحداثه مدينة فاس، حيث قال: "اللهم اجعلها دار علم وفقه يتلى بها كتابك، وتقام بها حدودك وأجعل أهلها متمسكين بالسنة والجماعة ما أبقيتها" (علي الخطابي، 1930: 73)، وفي نفس السياق جاء قول

البكري: "ولم تزل تلمسان داراً للعلماء والمحدثين وحملة الرأي على مذهب مالك بن أنس رحمه الله" (البكري، د، ت: 70).

استمرت مرحلة انتشار المذهب المالكي في بلاد المغرب الإسلامي بصفة عامة حتى أواخر العقد الثالث من القرن الثالث الهجري، لكن بعد ذلك بدأت مرحلة التمكين، خاصة منذ تولى الإمام سحنون بن سعيد التتوخي منصب القضاء في الدولة الأغلبية (234-240م)، وتموقع طلبته في مناصب إدارية وعلمية هامة.

2. علاقة المالكية بالسلطة السياسية بين التواصل والقطيعة:

لقد اتضح لنا مما سبق أن الخارطة السياسية والمذهبية لم تكن موحدة في المغرب الأوسط في القرن الثالث الهجري (9م)، حيث كانت المنطقة مجالاً خصباً لتنازع الاتجاهات المختلفة، ومن أبرز هذه القوى التي بسطت نفوذها السياسي والمذهبي في المغرب الأوسط - في فترة الدراسة - الدولة الرستمية، الدولة الأغلبية، ثم الإمارات العلوية، وعلى هذا الأساس فعلاقة المذهب المالكي بالسلطة السياسية كانت معقدة ومتشابكة الاتجاهات في هذه الفترة، كما كانت هذه العلاقة تمثل تحدياً للمالكية لن تتضح صورته إلا بعرض مظاهر هذه العلاقة مع مختلف الأطراف.

1.2. مظاهر التواصل بين المالكية والسلطة السياسية:

تعتبر الدولة الرستمية الإباضية أهم سلطة سياسية بحكم شساعة مجال نفوذها في المغرب الأوسط - في فترة الدراسة - وهذا ما يعطيها ميزة الأولوية في هذه العلاقة، كما تعد الرواية التاريخية والمعروفة بـ "أخبار الأئمة الرستمين" التي تركها لنا ابن الصغير (ق3م) أقدم مصدر تاريخي، يمكن أن يفيدنا في الكشف عن طبيعة العلاقة

بين السلطة السياسية للدولة الرستمية والمذهب المالكي وأتباعه، وقد أشرنا -فيما سبق- إلى وصف بن الصغير لمدينة تاهرت حيث ذكر أنّ الغريباء في عهد إمارة عبد الرحمان بن رستم كانوا إذا حلوا بالمدينة استوطنوها لما يجدونه فيها من أمن وعدل، ورخاء اقتصادي، وقد ذكر لنا في وصفه للمدينة ما يدل على وجود المالكية الذين سماهم بـ"القرويين"، والذين كان لهم مسجد خاص بهم ورحبة تضم مساكنهم، وهكذا تعددت في تاهرت الأعراق والمذاهب (بن الصغير، 1986: 36)، وسادها التسامح المذهبي والسلم الاجتماعي (حاج عيسى، 2018: 9 - 26). تأثر هذا الوضع الإيجابي في عهدي الإمام عبد الوهاب بن رستم وخليفته أفلح بن عبد الوهاب (170- 258هـ/786- 872م) بسبب تعطيل الرستميين لمبدأ الشورى في اختيار الحاكم منذ 170هـ، لكن صراع الإباضية فيما بينهم أو بينهم وبين الواصلية (المعتزلة) لم يؤثر على علاقة الرستميين بأهل السنة في تاهرت سواء الأحناف منهم أو المالكية، وربما يكون هذا الصراع قد خدمهم لأنه قرب بينهم وبين السلطة الحاكمة، ممثلة في الرستميين على أساس المبدأ النظري والموقف السياسي، لأن المالكية لم تكن لديهم أي مشكلة فقهية أو سياسية في توريث الحكم في الأسرة الرستمية، كما أنّ تبني الرستميين لمبدأ التوريث باعد المسافة بينهم وبين إخوانهم من الإباضية وسهل تواصلهم بأهل السنة أحناف ومالكية.

استثمر أهل السنة هذا الوضع في توسيع نفوذهم الاجتماعي والاقتصادي والتمكين لمذهبهم، خاصة بعد أن تزايدت هجرات القرويين إلى تاهرت واستقرارهم بها، وقد كان من بين هؤلاء المهاجرين

الفقهاء والجنود الذين فروا من تونس والقيروان، بعد فشل الثورة ضد زيادة الله الأغلب سنة 218هـ/ 836م (الطالبي، 1995: 239-240).

ومما يؤكد جدوى هذا الطرح تلك المكانة التي حضي بها بن عرفة وهو تاجر عربي في أواخر عهد الإمام أفلح وابنه أبي بكر، لكن مقتله سنة 161هـ، وبتهريض من بعض الإباضية من الرستميين كان سبباً رئيسياً في القطيعة بين الرستميين وأهل السنة من المالكية والأحناف.

ومما يدفع إلى هذا الاعتقاد هو ثورة العرب والجنود ضد الإمام أبي بكر بن أفلح واتهامه بمقتل ابن عرفة (ابن الصغير، 1986: 79-80)، استمرت الفتنة لمدة سبع سنين، لكن الإمام أبا اليقظان (261-281هـ) تمكن من إخمادها، وعادت تدريجياً الحياة إلى طبيعتها في المجتمع على اختلاف طوائفه العرقية والمذهبية.

لما توفي أبو اليقظان خلفه ابنه يوسف الملقب بأبي حاتم (281-294هـ)، ويبدو أن هذا الإمام كانت له صلوات وثيقة بأهل السنة وهذا ما دفع بابن الصغير إلى القول: "وكانت مشايخ البلد من غير الإباضية قد استولوا عليه، ومنهم رجل يعرف بأبي مسعود وكان كوفياً فقيهاً بمذاهب الكوفيين (الأحناف) ومنهم شيخ يعرف بأبي دنون وكان على مثل صاحبه من الفقه الكوفي" (ابن الصغير، 1986: 105).

وخلاصة القول أن المالكية لم يجدوا أي مانع شرعي للتعايش مع الدولة الرستمية الإباضية، والاندماج في المجتمع الإباضي، لأن الأساس الفكري الذي يقوم عليه المذهب المالكي يعتبر المسلم مسلماً مالم ينكر معلوماً من الدين، أو يعطل شعيرة من شعائر الإسلام، وهذا ما لم تذهب إليه الإباضية، ويؤكد ذلك قول أحد رموز المالكية وهو أبو

الفضل عباس الممسي" عن أسباب التحالف مع أبي يزيد مغلد بن كيداد في ثورته ضد العبيديين (316-334هـ)، حيث قال أبو بكر المالكي أنه كان يقول أن الخوارج: "هم أهل القبلة لا يزول عنهم الإسلام، ...، في حين أن بني عبيد مجوس زال عنهم اسم الإسلام" (ابن ناجي، 1978: 29). أما فيما يرتبط بعلاقة التواصل بين المالكية والسلطة السياسية الأغلبية فيبدو أن الأمور لم تكن دوماً على وفاق، بسبب ميل الأغلبية للمذهب الحنفي والاعتزال في فترات هامة من تاريخهم، إلا أن التوجه المذهبي السني كان دوماً الرابط الأساسي بين الطرفين، ومن أبرز تجليات علاقة التواصل بين الطرفين تولية سحنون القضاء ما بين (234-240هـ) ومنحه صلاحيات واسعة استثمارها في توحيد أهل السنة، حيث كسب إلى جانبه كبير فقهاء الأحناف آنذاك سليمان بن عمران، وسعى جاهداً للتمكين للمذهب المالكي (الطالبي، 1995: 266-267).

استفاد المغرب الأوسط من الوضع الجديد، حيث نصب الإمام سحنون القضاء في الأقاليم، وأشرف على توجيه جهاز الحسبة، فقدم عليه الأمناء، ونصب الأئمة في المساجد واتخذ الأمناء على أهل البوادي وكان يكتب إليهم (الدباغ، 1972: 77-78)، وكان حريصاً على أن يكونوا من الأوفياء لفقهِ الإمام مالك، وكثير منهم من طلبته، وفي هذا الشأن فقد استقضى الإمام سحنون على أهل الزاب بالمغرب الأوسط أحد طلبته الأوفياء لمبادئ المذهب المالكي وهو " أبو خالد يحي السهمي" (ت245هـ / 859م) (الهنّاتي، 2004: 55).

وبالمقابل حرص المالكية في إقليم الزاب، بالمغرب الأوسط على تهدئة الأوضاع وكسب السلطة السياسية إلى جانبهم، لأنهم كانوا بحاجة ماسة لقاعدة دعم خلفية من الناحية الفكرية والسياسية لمواجهة

الحركات المذهبية المعادية لهم، كالأباضية والصفيرية والمعتزلة، ثم الشيعة الإسماعلية في أواخر القرن الثالث الهجري، لكن ميل الأغلبية في أواخر عهدهم للاستبداد والعنف ضد الرعية أثر بشكل سلبي على هذه العلاقة (الطالبي، 1995: 272).

وإذا ما انتقلنا إلى مجال نفوذ الإمارات السليمانية العلوية، فإننا نجد أن علاقات التواصل كانت قوية منذ دخول تلمسان وضواحيها تحت نفوذ الأدارسة سنة 173هـ، وحصولهم على دعم ومساندة بني يفرن، الذين قال عنهم بن خلدون أنهم اشتهروا بأنهم كانوا على مذهب أهل السنة، وهذا ما ذهب إليه بن حزم (ابن خلدون، 2010: 18).

وبنو يفرن إخوة لمغراوة وهم من زناتة، من موالى عثمان بن عفان رضي الله عنه، ومن بعده بني أمية من دون قريش، وهذا ما يفسر لنا تحالفهم القوي مع بني أمية في الأندلس وذلك لمواجهة الدعوة الفاطمية الإسماعيلية في القرن الرابع الهجري (ابن خلدون، 2010: 34).

رغم أن الأدارسة كانوا يعتقدون أنهم الأحق بالخلافة من العباسيين وباقي قريش، إلا أن رؤيتهم السياسية الزيدية كانت قريبة من أهل السنة، أما مذهبهم الفقهي فهو مذهب أهل السنة والجماعة، وقد مالوا بقوة للمذهب المالكي في القرن الثالث الهجري، خاصة بعد أن تزايدت هجرات المالكية إلى فاس، وأصبح جامع القرويين بمرجعيته المالكية أهم مركز علمي فيها (بوخالفة، 1995: 440)، لكن هذا التوافق قد لا ينطبق على الإمارات العلوية المنتسبة إلى بني محمد بن جعفر بن الحسن بن علي بن أبي طالب، التي نشأت في منطقة متيجة.

2.2. مظاهر القطيعة بين المالكية والسلطة السياسية:

إن المتتبع لتاريخ المغرب الإسلامي بصفة عامة والأوسط بصفة خاصة في القرن الثالث الهجري (9م)، يشعر أن المجتمع أصبح يعيش حالة من القلق النفسي، بسبب توالي الأزمات السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية التي شهدتها مختلف دوله، خاصة الدولة الرستمية والأغلبية، وحتى دولة الأدارسة في المغرب الأقصى، ومن أبرز تجليات حالة القلق، تراجع روح التعايش بين مختلف مكونات المجتمع السياسية والفكرية والاجتماعية، حيث كثرت الفتن والثورات وتصاعدت حدة الصراعات السياسية والمذهبية، حتى بلغت أوجها عند نجاح الدعوة الفاطمية أواخر القرن الثالث الهجري (المجدوب، 1975: 229-234).

ففي تاهرت يبدو أن مقتل ابن عرفة -حسب رواية ابن الصغير- كان مقدمة لهدم جسر التواصل بين الطرفين، كما كشف هذا الحادث أن للعصبية العرقية دورها الفعال في تحديد الكثير من معالم التوجهات السياسية والمذهبية، ولا شك أن سرعة الاصطفاف المذهبي والعرقى يدل على أن النفوس كانت مهياًة لهذا الانقسام (ابن الصغير، 1986: 82 - 83).

رغم أن الإمام أبا اليقظان تمكن من إخماد الفتنة المذهبية والعرقية، إلا أن التناقص استمر بين أهل السنة (مالكية وأحناف) ومخالفهم من الإباضية، وسرعان ما تفجر الصراع، في عهد إمارة أبي حاتم، وكان أهل السنة طرفاً فيه إلى جانب خصوم السلطة السياسية الإباضية (ابن الصغير، 1986: 109).

ومما يؤكد حالة القطيعة بين المالكية والسلطة السياسية الرستمية في المغرب الأوسط ما ذكره الباروني عن انقراض ملك بني رستم على يد الشيعة الإسماعيلية، وكيف أن وجوه الشيعة والواصلية

والمالكية هم الذين أغروا أبي عبد الله الشيعي بدخول تاهرت والقضاء على ملك بني رستم فيها، كما وعدوه بالدعم بالرجال والمال (الباروني، 2002: 387 - 388)، لكن مؤرخي الإباضية من في العصر الوسيط تفادوا ذكر المالكية في صف المخالفين، ونقصد بذلك أبي زكريا يحيى بن أبي بكر الورجلاني (ت 470هـ) (الورجلاني، 1984: 169)، في حين أشار إليهم الدرجيني (ت 670هـ) بعد ذكر الشيعة والواصلية بعبارة وغيرهم (الدرجيني، د. ت: 94)، لا شك أن تفادي ذكر المالكية من ضمن المخالفين كان بدافع عدم إثارتهم ضد الإباضية، الذين أصبحوا أقلية منذ القرن الخامس الهجري، أما الباروني (ت 1359هـ/1940م) فقد كتب في فترة تحرر فيها من سلطة المالكية.

ولكن إذا عدنا إلى علاقة المالكية بالسلطة الأغلبية، فإننا قد نبالغ إذا ذهبنا إلى حد القول بالقطيعة بين الطرفين، لكن يمكننا الحديث عن خلافات، تتسع هوتها وتضيق بحسب الظروف المتحكمة، ومن أبرز العوامل التي أثرت سلباً على العلاقة بين الطرفين ميل الأغلبة - في معظم فترات حكمهم - لتقريب فقهاء المذهب الحنفي، وتبني عقيدة الاعتزال، وهم في ذلك يعبرون عن ولائهم للسلطة العباسية في بغداد، وفي المقابل عُرف كبار فقهاء المالكية، خاصة الإمام سحنون بن سعيد وطلبته بتورعهم عن مخالطة أمراء الأغلبة ورفض إعطياتهم وتقديم الرخص لهم (المجدوب، 1975: 116 - 118).

واكتفى المالكية بتوجيه العامة من الناحية الفقهية، والدفاع عن حقوق المستضعفين، خاصة بعد أن مال الأغلبة إلى الاستبداد والعنف ضد الرعية، ولعل أخطر مظاهر ذلك ما وقع في حق أهل الزاب في عهد إبراهيم بن أحمد بن الأغلب، الذي أحدث فيهم مقتلة عظيمة سنة

(268هـ / 881م)، ثم كرر نفس المجزرة سنة (278هـ / 891م) في حق الجند من بني تميم وقيس (عرب) في بلزمة (طويل، 2022: 991 - 1004).

لقد أثرت سياسة الشدة المتمثلة في فرض الضرائب والإفراط في استخدام العنف ضد الرعية على علاقة التحالف التاريخية بين السلطة الأغلبية والمالكية في المغرب الأوسط، وجرت إلى شبه قطيعة سياسية بين الطرفين، مما أضعف موقف الجبهة الغربية للدولة الأغلبية، بكل من ميلة، سطيف، باغاية ونقاوس ومقرة (طويل، 2022: 991 - 1004).

سهل هذا الوضع بشكل مباشر مهمة أبي عبد الله الشيعي في المغرب الأوسط، ودفع فقهاء المالكية إلى التقاعس في حث أتباعهم لمواجهة الدعوة الفاطمية الشيعية، وربما وُجدَ من المالكية من ناصر الفاطميين - في بداية توسعاتهم - أملاً في تقويض سلطة الأغلبية (طويل، 2022: 991 - 1004).

أما عن العلاقات بين المالكية والأمراء العلويين - خاصة من الفرع السليماني - فإن المصادر التي تمكّننا من الوصول إليها لا تشير إلى تدهور في العلاقة بين الطرفين، لأن هؤلاء الأمراء لم يكن لهم نشاط دعوي مذهبي، بل كان يكفيهم من الرعية الولاء السياسي، ولا شك أن هذا الوضع خدم المالكية بشكل كبير في المغرب الأوسط للتمكين لمذهبهم (سايح، 2015 - 2016: 230).

لكننا قد نستثني من هذه العلاقة الإمارات العلوية من الفرع الجعفري، مثل إمارة بنو محمد بن جعفر بن الحسن في متيجة، الذين سرعان ما استجابوا للدعوة الشيعية الفاطمية وانخرطوا في سياستها المذهبية، القائمة على أساس فرض المذهب الشيعي الإسماعيلي.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة نستطيع الخروج ببعض الاستنتاجات التي تلخص لنا تجربة المالكية في بلاد المغرب الأوسط وعلاقتها بالسلطة السياسية في القرن الثالث الهجري (9م) ولعل أبرزها:

أن الأساس الفكري والمنهجي للمذهب المالكي علمي، تربوي، هدفه توجيه الإنسان المسلم فكرياً وسلوكياً، بما يتفق والرؤية الفقهية المالكية التي ترفض الخوض في الجدل العقدي، كما ترفض منهج التأويل العقلي للنص الديني، ولا تتعرض للسياسة إلا في حدود ضيقة، وقد سعى فقهاء المالكية - في القرون الأولى - أن يكونوا أوفياء فكرياً وسلوكياً للمبادئ الأساسية لمذهب الإمام مالك.

استفاد المذهب المالكي من عوامل مختلفة مكنته من الانتشار في المغرب الأوسط، منها حركة الرحلة بمختلف أغراضها، حالة التسامح المذهبي في الدولة الرستمية قبل سنة 258هـ، كما مثلت القيروان وحتى فاس الإدريسية، قواعد خلفية للدعم الفكري والاجتماعي.

لم يجد المالكية أي مانع فقهي أو سياسي للتعايش مع مخالفيهم في المذهب، ما لم ينكروا أصلاً من أصول الدين، أو يعطلوا شعيرة من شعائره، بل أكثر من ذلك سمح لهم هذا الموقف الفكري الوسط - بين مختلف الاتجاهات المذهبية المتنافسة والمتصارعة - بكسب المنشقين من مختلف الأطراف، وتفادى الاصطدام المباشر مع المخالفين في أغلب الأحيان.

من أبرز مميزات العلاقة بين المالكية والسلطة السياسية - بمختلف اتجاهاتها - أنها كانت توافقية، لأن المالكية لم يكونوا أصحاب دعوة للخروج عن الحكام، إلا في حالة قصوى، كمعصية الله عز وجل، كما لم يكونوا من الطامحين ولا الطامعين في الحكم -

على مستوى المبادئ - لكنهم في نفس الوقت كانوا من الراضين لكل مظاهر الظلم الاجتماعي للفئات المستضعفة، مما أعطاهم سلطة اجتماعية ومكّنهم من تثبيت وجودهم التاريخي في بلاد المغرب الإسلامي عامة والأوسط خاصة.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- أبو زهرة، الإمام محمد، (1996)، تاريخ الماهب الإسلامية، القاهرة: دار الفكر العربي.
- 2- الأشقر، عمر سليمان، (1991)، تاريخ الفقه الإسلامي. الكويت: طبعة، دار النفائس.
- 3- الباروني، سليمان بن عبد الله، (2002)، الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية، الجزائر: طبع دار البعث.
- 4- البكري، أبو عبد الله، (د، ت)، المغرب في ذكر إفريقية والمغرب، العراق: مكتبة المثني.
- 5- بوخالفة، نور الهدى، (1995)، أنساب القبائل العربية المهاجرة بمواليها إلى بلاد المغرب في القرون الأربعة الأولى. رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط، وهران: جامعة وهران.
- 6- حاج عيسى، إلياس، (2018، 12)، "العلاقات الاجتماعية في بلاد المغرب خلال العصر الوسيط من زاوية مذهبية" جدلية الرفض والقبول في الحالة الإباضية"، مجلة عصور الجديدة، 08 (02)، صص: 9 - 26.
- 7- بن حمدة، عبد المجيد، (1968)، المدارس الكلامية بإفريقية إلى ظهور الأشعرية، تونس: ط1، دار الغرب الإسلامي.
- 8- ابن خلدون، عبد الرحمن، (2010)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ج7، ج4 (المجلد ج7، ج4)، بيروت: دار الفكر، بيروت.
- 9- الدباغ، عبد الرحمان بن محمد، (1972)، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج2، القاهرة: مطابع الدجوى، القاهرة.

- 10- الدباغ، عبد الرحمان، وابن ناجي، (1978)، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج3 (المجلد 2)، تونس: مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم.
- 11- الدرجميني، أبو العباس أحمد بن سعيد، (د. ت)، كتاب طبقات المشايخ بالمغرب، ج1، غرداية: مطبعة التراث.
- 12- ريس، محمد ضياء، (1976)، النظريات السياسية الإسلامية. القاهرة: مكتبة دار التراث.
- 13- سايج، دين، (2015 - 2016). الاتجاهات المذهبية ودورها في التطور الثقافي بالمغرب الأوسط ما بين القرنين (3-6هـ). رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط، سيدي بلعباس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.
- 14- سبع، قادة، (سبتمبر 2020)، "حقيقة وماهية المذهب الديني العقدي للأدارسة بالمغرب الأقصى: عهد إدريس الأكبر (172-177هـ / 788-793م)", مجلة عصور الجديدة، 10 (03)، ص ص: 43 - 60.
- 15- السنوسي، علي الخطابي، (1930)، الدرر السنوية في أخبار السلالة الإدريسية، مصر: مطبعة الشباب.
- 16- ابن الصغير، (1986)، أخبار الأئمة الرستمين، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- 17- الطالبي، محمد، (1995)، الدولة الأغلبية التاريخ السياسي. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- 18- طويل، الطاهر، (جانفي 2022)، "مدينة بلزمة: دراسة في دور الحاضرة في العصر الوسيط." مجلة الإحياء، 22 (30)، ص ص: 991 - 1004.
- 19- ابن عذارى، المراكشي، (1983)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (المجلد 1)، دار الثقافة، ط3، بيروت.
- 20- عزت زينهم، محمد، (1992)، الإمام سحنون. القاهرة: دار الفرجاني.
- 21- المجدوب، عبد العزيز، (1975)، الصراع المذهبي بإفريقية إلى قيام الدولة الزيرية، تونس: الدار التونسية للنشر.
- 22- الهنتاني، نجم الدين، (2004)، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، تونس: طبعة، تبر الزمان، تونس.

23- الوردجاني، زكريا يحيى بن أبي بكر، (1984)، كتاب سير الأئمة

وأخبارهم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

24- Marçais, William .(1961) .*Articles et conférences* .Paris: Librairie d'Amérique d'orient, Paris.

25- Mercier, Ernest .(1888) .*L'Afrique Sptentrionale (Berbérie)* . Paris: T1, Ernest Leroux, Paris.

